Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (3) Issue (1) May(2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السعودية اليمنية ١٩٠٢ – ١٩٤٨

المدرس المساعد .علاء احمد عبد

المدرس . مصطفى سعود محمد

المديرية العامة لتربية صلاح الدين قسم تربية سامراء

Saudi-Yemeni economic, social, and political relations 1902-1948

Assistant teacher. Alaa Ahmed Abd
The teacher. Mustafa Saud Mohammed
Directorate General of Salahuddin Education
Samarra Education Department

الملخص

أن العلاقة بين المملكة العربية السعودية واليمن علاقة قدرية، وليست اختيارية تحكمها حقائق التاريخ والجغرافيا والمجتمع والمستقبل ضمن إطار المصير المشترك ، وتتم في إطار تحقيق المزيد من التنسيق والشراكة والتكامل على كافة الصعد الاقتصادية والسياسية والأمنية وكل ما يهم البلدين ,وتعود العلاقات السعودية – اليمنية إلى العقد الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي و كان يغلب عليها رغبة الطرفين في إيجاد مجتمع آمن ومستتب، ولهذه الغاية كانت تختفي كل الحواجز بما فيها الحدود الطبيعية نتيجة موقعها الجغرافي الاستراتيجي المشترك وتشابكها الاجتماعي وعند تتبع تاريخ مناطق عسير وجيزان ونجران نجد انها كانت في السابق إمارات ذات استقلال ذاتي.**الكلمات المفتاحية: السعودية, اليمن, العلاقات الاقتصادية, النزعات الحدودية.**

Abstract

The relationship between the Kingdom of Saudi Arabia and Yemen is a fatalistic one, not an optional one that is governed by the facts of history, geography, society and the future within the framework of a common destiny, and takes place within the framework of achieving more coordination, partnership and integration on all economic, political and security levels and everything that concerns the two countries. Saudi-Yemeni relations go back to the decade The last of the eighteenth century AD, and it was dominated by the desire of both parties to find a safe and stable society, and for this purpose, all barriers, including the natural borders, were disappearing as a result of their common strategic geographical location and social intertwining. When tracing the history of the regions of Asir, Jizan, and Najran, we find that they were previously independent emirates subjective.**Keywords: Saudi Arabia, Yemen, economic relations, border problems.**

المقدمة

تعد العلاقة بين المملكة العربية السعودية واليمن علاقة تحكمها روابط عديدة ، سواء كانت سياسية او اجتماعية او اقتصادية او ما يرتبط بالتاريخ او الجغرافيا او اللغة او العرق او الدين ،كل هذه الروابط ساهمت في اقامة العلاقات بين البلدين الشقيقين الجارين سواء كانت هذه العلاقات سلمية او غير سلمية.جاء اختيار موضوع البحث(العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السعودية اليمنية ١٩٠٢–١٩٤٨) من اجل تسليط الضوء على طبيعة العلاقات بين البلدين خلال هذه الفترة وما تخللته هذه العلاقة من حروب وعلاقات ودية من الناحية السياسية كذلك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية قسم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة وقائمة المصادر ، تناول المبحث الاول العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السعودية اليمنية ١٩٠٢–١٩٤٥ بينما ركز المبحث الثاني على العلاقات السياسية والخلافات السعودية اليمنية ١٩٠٢–١٩٤٥ اما المبحث الثالث فقد تضمن

الحروب السعودية اليمنية ١٩٠٢-١٩٤٥ ، انقلاب عام ١٩٤٨ في اليمن وموقف الملك عبد العزيز آل سعود من هذا الانقلاب، اما الخاتمة فقد كانت حصيلة استنتاجية لما توصل اليه الباحث خلال هذه الفترة التاريخية من العلاقات بين البلدين، اما المصادر فقد استخدم الباحث مجموعة من المصادر منها كتاب اليمن عبر التاريخ لمؤلفه احمد شرف الدين ، عسير في العلاقات اليمنية السعودية لمؤلفه عصام ضياء الدين فضلاً عن كتاب التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن لمؤلفه محمد سعيد العطار وكتاب الحدود والعلاقات السعودية اليمنية لمؤلفه عيد مسعود الجهني

المبحث الأول العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السعودية اليمنية ١٩٠٢-١٩٤٥

اولا: محددات التكامل الاقتصادي في المملكة العربية السعودية :

كانت قبل اكتشاف البترول تعاني من الأزمات الاقتصادية والضائقة المالية، وكانت موارد الدولة لا تختلف كثيرا عن موارد الدولتين السعوديتين الأولى والثانية، على الرغم من اختلاف عهدهما عن عهد الملك عبد العزيز من حيث الظروف الاقتصادية العالمية وزيادة نفقات الدولة عما كانت عليه سابقا، ويمكن اعتبار توحيد المملكة وإعلان قيامها ثم اكتشاف البترول بأراضيها عقب قيامها بمثابة عاملي التحول نحو الحضرية الجديدة في البلاد، وقد بدا الاستثمار الحقيقي للبترول على نطاق واسع في أواخر عام ١٩٣٣ م ، حينما تأسست شركة " استاندرد أويل كاليفورنيا العربية للنفط " ، وتوالت المشاريع البترولية العملاقة في عهد الملك عبد العزيز ، وكان من الطبيعي أن يطرأ على ميزانية الدولة زيادة واضحة بعد اكتشاف البترول وبداية تصديره[1] .

ثانيا: محددات التكامل الاقتصادي في المملكة اليمنية المتوكلية :فقد كان سكان اليمن منذ القدم قد اشتهروا بالنشاط التجاري كما سبق الإشارة إلى ذلك ، ولكن تضاعف هذا النشاط التجاري في العصر الحديث ، وصاحبه تخلف حضاري واقتصادي لليمن أدى إلى انكماش حجم الإنتاج الاقتصادي وضعف القوة الشرائية لسكان اليمن فأصبحت تجارة الصادر والوارد في نطاق محدود للغاية، خاصة وأن طرق اليمن غير سعيدة ولا تصلح الاستخدام وسائل النقل الحديثة عليها، كما أن الموانئ مهملة ولا تصلح لاستقبال السفن التجارية الكبيرة ، وكانت أغلب صادرات اليمن هو محصول البن ثم الجلود والقطن وبعض الحبوب وكذلك القات، أما الواردات فكانت عبارة عن النفط ، والآلات الزراعية والأدوات المنزلية والمعلبات الغذائية[2].

ثالثا: الاسواق الحدودية بين البلدين أن عدد الأسواق في الجهات الواقعة بين الطائف والحدود اليمنية يزيد على مائة سوق وكانت أغلب هذه الأسواق تقع في منطقة عسير مثل أسواق شهران وعسير وقحطان ورفيدة وعبيدة وما جاورهما ، وكانت من الأسواق التي كانت تتجمع فيها التجارة الواردة من بلاد العالم الخارجي ومنها توزع على بقية المن قد ازدهرت ، واعتبرت أسواقها أسواقه دائمة ، ولم تكن " عسير " فقط مركزا لحركة تجارية مزدهرة بين قبائل الشمال والجنوب حيث كانت ظفار هي الأخرى مركز تجارية هامة بين قبائل الشرق وقبائل الغرب ، حيث اعتادت بعض القبائل الشرقية أن تجعل بين المدن الواقعة على ساحل ظفار " مراكز تجارية لها ، وكانت تمر بالحد الفاصل بين اليمن والمملكة السعودية حيث منطقة اثار " جنوبي شرقي نجران وفي هذه المنطقة نجد بها مجموعة من الآبار الجيدة ممتدة من الشرق والغرب والتي تؤلف الطرق الرئيسية التي تتبعها القبائل في أسفارها، وهذه القبائل من البدو وهم من ال راشدا ، و بيت يماني، وأفخاذ من المهرة والعوامر، و المناهيل[3]أن أوجه العلاقات الاقتصادية بين البلدين السعودية – اليمن في هذه الفترة اعتدت على اقتصاد القبائل والأسواق التي تقام ما بين اليمن والسعودية على طريق القوافل ثم تطورت إلى بعض عمليات الاستيراد والتصدير فكانت اليمن تصدر البن والحبوب إلى المملكة السعودية حيث كانت اليمن قبل الثورة لديها فائض كبير من الحبوب تصدرها إلى جيرانها المملكة السعودية وعدن[4] أما السعودية فكانت تصدر التمر والصوف والصمغ وبعض الماشية إلى اليمن ، أما النوع الثالث فكان عن طريق التهريب في المناطق الواقعة على الحدود ما بين البلدين . هذا بالإضافة إلى اقتصاد القبائل المرتحلة حيث كانت هناك تسهيلات واسعة مقدمة من حكومتي البلدين تحظى بها هذه القبائل على الحدود ، فلم تكن هذه القبائل الباحثة عن الماء والكلأ تعرف معنى الحدود السياسية والإجراءات الجمركية ، والقانونية أو جوازات السفر وما إلى ذلك للارتحال بين مراعي البلدين ، لذلك فقد كان من يحمل الرعوية السعودية أو اليمنية يدخل أي من الدولتين في أي وقت وينتقل فيهما كيفما يشاء [5].**رابعا: العلاقات الاجتماعية والدينية السعودية اليمنية ١٩٠٢-١٩٤٥:** مرت العلاقات الاجتماعية السعودية اليمنية الحديثة والمعاصرة بمراحل تطور عديدة كانت المرحلة الأهم منها هي التي شكلت الفترة ما بين عامي ١٩٠٢ م وحتى عام ١٩٥٣ م وكانت مرحلة الصراع للتحول من الأيديولوجية القديمة إلى الأيديولوجية الحديثة المتمثلة في الاستناد إلى القوانين والشرعية الدولية ومحاولة الوصول إلى الشكل الأمثل للدولة الحديثة ، وكانت مسألة الحدود في شبه الجزيرة العربية تعبيرا صارخا عن إرهاصات التحول بين مرحلتين المرحلة الأولى هي سلطة القبيلة والملك المشاع وسيادة قوانين العرف والعادات وذلك الإرث القبلي المتغلغل في نفوس أبناء الجزيرة ، والمرحلة الثانية هي سلطة الدولة والملك المنظم وسيادة القوانين والشرعية الدولية القائمة على أسس أكثر حداثة وعصرية وعندما اصطدمت المرحلتان ظهرت على السطح مشكلة الحدود . وبعد أن تم الاستقرار السياسي للكيانات القائمة في شبه الجزيرة العربية

بدت النزعة واضحة نحو التملك وتحديد الأمور أكثر لدى هذه الأسر التي قوي عزمها وتم لها السيطرة ، ومن ثم أصبحت مسألة ترسيم حدود سياسية ثابتة على الأرض ضرورة سلطوية شكلت بمضامينها أهم معالم التحول السياسي في المنطقة [6]وقد جات رؤية القيادة السياسية لكل من السعودية واليمن متباينة بين الإرث التاريخي والرغبة في الهيمنة والسيطرة ، الأمر الذي فتح المجال للمنافسة السياسية بين المملكتين لكسب الأرض والسيادة ، وكانت المعضلة الحدودية في العلاقات السياسية للدولتين السعودية واليمنية في منطقة عسير " وكانت اسم على مسمى حيث أصبح من العسير تحديد هويتها في ظل خلو هذه المنطقة من مضامين الإرث التاريخي أو الجدوى الاقتصادية وأصبحت فقط محل سباق للتنافس بين جيوستراتيجيتين قديمة وحديثة . وعندما بدأ الملك عبد العزيز آل سعود التوسع ودمج القطاعات المختلفة من شبه الجزيرة العربية ، أدرك بثاقب فكرة أن ربح المعارك العسكرية لا يكفي وحده لفرض منطق الضم والتوسع فحفظ لليمن موروثها التاريخي ولم يستمع لآراء الكثير في بلاده وغيرها من بلاد العرب الذين أشاروا عليه بحماس بمتابعة العمل العسكري في اليمن وضمه إلى المملكة الإقامة الدولة العربية الموحدة في شبه الجزيرة العربية وأدرك أن اليمن لليمنيين ، وأجمع المؤرخون على أن الملك عبد العزيز آل سعود " منذ وأن وقع اتفاقية الصلح والحدود مع الإمام يحيى بن حميد الدين " وهو مصمم على إقامة أطيب العلاقات وأوثقها مع اليمن[7].

خامسا: العلاقات الدينية وتأثيرها على الدولتين السعودية واليمنية :

اتفقت الأنظمة السياسية في كل من المملكة العربية السعودية والمملكة اليمنية المتوكلية على طبيعة النشأة الدينية لكل منهما ، ففي اليمن أثمرت لنا أسس ومبادئ المذهب الزيدي الشيعي الإمامة الزيدية ، والتي كان لها تأثير هام وخطير لعبته هذه السلطة السياسية في شتى المناحي في حياة اليمنيين ، ويمكن إرجاع ذلك للمساحة الزمنية الطويلة التي احتلتها هذه الدولة من التاريخ السياسي اليمني والتي شكلت عامة مؤثرة خاصة مع طبيعة وخصوصية الخبرة السياسية التي سجلتها الإمامة الزيدية في تعاملها مع المجتمع اليمني ، ورغم اتسام التاريخ السياسي اليمني بكثرة الدويلات المتزامنة والمتعاقبة إلا أن دولة الأئمة الزيديين قد مثلت استثناء في تاريخ اليمن السياسي حيث تميزت بالديمومة والاستمرارية لما يقرب من أحد عشر قرنا من الزمان ، وقد كان الحاكم السياسي فيها يجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية . حيث حكم الأئمة الزيديون بعض مناطق اليمن باسم الدين وهم أبعد ما يكونون عن قيم وجوهر الدين [8]. وقد يرجع البعض ملاءمة النظرية السياسية الواقع اليمني ، حيث أن الزيدية كمذهب ديني قد تلاءمت وطبيعة التركيب الاجتماعي اليمني المستند إلى العصبية القبلية حيث أجاز الفكر الزيدي لكل فاطمي تتوفر فيه شروط الإمامة الأربعة عشر أن يخرج داعيا لنفسه وكذا مشروعية خروج أكثر من إمام في منطقتين مختلفتين ومن ثم فقد أضحى من السهل على كل طامع في الإمامة أن يتصل ببعض العناصر المتصارعة ويعلن خروجه لتلقفه هذه القبائل وتقاتل خصومها تحت لوائه ، والتقت مصالح الأئمة مع القبائل حيث استخدمت الأخيرة في الحروب التي أشركتها فيها ضد خصوم الأئمة ، واستفادت القبائل مادية ، كذلك فقد عملت الإمامة وهي تقف خارجة على إيجاد توازن قبلي قد يحول دون قيام تفوق قبلي حاسم يقضي على الإمامة في اليمن[9] هكذا صبغت الإمامة الزيدية في اليمن سلطتها السياسية بالصبغة الدينية في ظل مجتمع قبلي بالدرجة الأولى يغلب عليه التحيز للمذاهب الدينية ، وكذلك وظفت الإمامة الزيدية فهمها للأعراف والقيم القبلية بما يلبي مطالبها الشخصية وأهدافها السياسية[10] أما بالنسبة للمملكة السعودية : فقد كانت نشأتها الدينية واضحة منذ اللبنة الأولى في إرساء قواعد الدولة السعودية منذ بدايتها عندما انطلقت دعوى الشيخ محمد بن عبد الوهاب من إقليم نجد والتي تحولت إلى حركة دينية لتتخذ بعد ذلك الواجهة السياسية بعد تدعيم حاكم الدرعية الإمام محمد بن سعود بن مقرن " مؤسس الدولة السعودية الأولى لهذه الدعوى ، وكان اللقاء التاريخي بينه وبين الإمام المصلح الشيخ ابن عبد الوهاب الذي تم في عام(١١٦٧ هـ – ١٧٤٤ م)[11] وهكذا صبغت الدولة السعودية منذ بدايتها هي الأخرى بالصبغة الدينية وكان المذهب الوهابي السلفي مؤسسة تمثل سلطة الحكومة السعودية الناشئة في عهد الماك عبد العزيز بن سعود مؤسس الدولة الحديثة ، حيث جعل هذا المذهب عقيدة للدولة وأساسا لقانونها وأضحى الإسلام محورا لعقيدة الدولة وقانونها وليس محورا لسياستها وهيكل سلطتها ، إلا أنه لم يعتمد على الدين بالنسبة للقرارات في الشئون السياسية. وقد لاءمت الدعوة الوهابية السلفية مجتمعات قبلية مثل مجتمعي نجد والحجاز فهي مجتمعات تركز على الهويات القبلية والقيم الدينية ، ولذلك فقد دعم هذا المجتمع النظام الملكي السعودي الإسلامي الذي قام على أساس ديني ومبادئ إسلامية وليست مبادئ جمهورية علمانية ، حيث كان قبول الملكية والصورة الإسلامية للحكم مفاتيح لكيان سياسي اجتماعي مستقر في العربية السعودية ركزت فيه هذه الدولة الناشئة على قليل هوة الخلافات القبلية عن طريق اجتماع القبائل على مذهب ديني واحد ، وعن طريق تعزيز وتقوية الروابط الاجتماعية كالمصاهرات بين القبائل حتى تقضى على الولاءات القبلية ولعلها تطيل من دور القبائل كوحدة اجتماعية متماسكة [12].

المبحث الثاني العلاقات السياسية والخلافات السعودية اليمنية ١٩٤٥م-٢٠٠٩م

اولا: المشاكل الحدودية السعودية اليمنية ١٩٠٢-١٩٤٥:

تكتسب الحدود السياسية صفة الاستقرار غالبة حينما ترسم مطابقة للحواجز الطبيعية كالوديان والجبال أو عندما تتمشى مع خط يفصل بين قوميتين لكل مهما ثقافته ولغته الخاصة ، أو تكون حدوده صناعية مثل العلامات التي يضعها الإنسان لبيان الفواصل بين الأقاليم ، وقد تكون حدود صناعية مرئية كالقوائم التي تحمل اللافتات والأسلاك الفاصلة والخنادق والخطوط الملونة ، وقد تكون حدود صناعية غير مرئية كخطوط العرض والطول ، وحدود الدولة من المحتمل أن تكون حدوده وفقا لاتفاقية ، ومن المحتمل أيضا أن تكون كلها أو بعضها حدودا متنازع عليها أو غير ثابتة قانونية ، لذلك فقد أصبح موضوع الحدود الدولية من القوانين الهامة التي تحظى باهتمام القانونيين الداخلي والدولي لارتباطه مباشرة بسيادة كل دولة على أراضيها[13] والواقع أن ما يسمى بالحقوق التاريخية بمفهومها القديم لم تعد قاعدة حاسمة يعول عليها في القانون الدولي في وقتنا الحاضر بيد أن الأساس الأول الذي تقوم عليه قواعد القانون الدولي في العصر الحديث لحسم مسألة تتعلق بترسيم الحدود هو الرضا العام وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول [14]، اما العلاقات السياسية السعودية اليمنية قد شابها بعض التوتر خلال النصف الأول من القرن العشرين ولعلنا نقف على بعض القضايا التي أثرت على مسيرة العلاقات السعودية اليمنية وأدت إلى زعزعة الثقة بين البلدين ومن أهمها :

١ : المسألة المذهبية والتي أذكاها المتعصبون من الجانبين حيث أدت بعض الخلافات الفرعية إلى تفكير بعض الأطراف من البلدين يشن حملات ضد الآخر تهدف إلى تعميق الهوة بين الشقيقتين اللتين ترتبطان معا بالعروبة والإسلام والحوار والتعاون المشترك ، وسرعان ما زالت هذه القضية من أذهان البلدين وذلك لقرب المذهب الشيعي الزيدي في اليمن من المذاهب السنية ومنها الوهابية في السعودية[15].

٢ : تبرز مسألة الحدود ، حيث ظلت تستخدم بين الحين والآخر مسألة الحدود للإضرار بالعلاقات بينهما ، وهذه القضية لا ينظر إليها على أنها قضية حلول سياسية ، بل أنها تعتبر قضية سيادة في المنطقة المتنازع عليها ، وقد لجأ الطرفان المتنازعان فيها إلى أساليب سياسية منها الموروث التاريخي والولاء الديني [16] لم تكن معاهدة الصداقة الموقعة بين الطرفين والتي يطلق عليها اسم معاهدة أو اتفاقية العرو عام ١٩٣١ م من القوة والأهمية بحيث يمكن أن تمنع أي خلاف بين الطرفين في السنوات التالية لها ، ولكن على العكس من ذلك فلم تكن هذه الاتفاقية قاطعة مانعة لمشكلة الحدود والنزاع بين الطرفين السعودي واليمنى ، بل وصل الأمر إلى أن السلطات البريطانية قد ارتابت في نية الإمام يحيى ، وأنه من المحتمل أن لا تعنيه معاهدته هذه مع الملك بن عبد العزيز في شئ لأنه راض عن تقوية نفسه في هدوء وعدم الالتزام بأي تعهدات ، وتوصلت إلى حقيقة الأمر فيما بعد وهو أن معاهدة الصداقة لم يصدق عليها الإمام يحيى وتنصل منها ، وازدادت التجاوزات على الحدود أو على مناطق النزاع ، ومنها تمرد بعض قبائل نجران بمساندة قوة يمنية ، ولكن سرعان ما انسحبت هذه القوة من حيث أتت [17].

ثانيا: الخلافات والثورات بين البلدين ١٩٣١-١٩٤٥:لم يمض النصف الأول من عام ١٩٣٢ م إلا واندلعت ثورة ابن رفادة في شمال الحجاز واكتشفت حكومة الحجاز أن بعض المتآمرين قد اتخذوا من بلاد اليمن مقرا لحركاتهم للقيام بفتنة أخرى في الجنوب على يد الأدارسة واتخذوا اللحية مركزة لنشاطهم " وتعقدت الأمور مرة أخرى بين البلدين ، حيث طالب الملك عبد العزيز الإمام يحيى بضرورة تسليم محركي الفتنة إليه بمقتضى المعاهدة المبرمة بينهما ، لكن الإمام يحيى أنكر أن يكون هؤلاء الثائرين قد وصلوا إلى اليمن[18].

لم تلبث الأمور أن هدأت بعد القضاء على هذه الفتة إلا وقد شبت " ثورة عسير تحت قيادة الإدريسي بعد وقوعه فريسة لآراء وميول عدد من المناوئين لعبد العزيز ومن أبرزهم " حسين الدباغ " مؤسس ما عرف باسم " حزب الأحرار الحجازي " المناوئ للملك عبد العزيز ، والذي قام بتمويل وتفجير الثورة في عسير وبدعم كذلك من الأمير عبد الله " حاكم شرق الأردن ، والملك فيصل بالعراق ، وكذلك الخديوي السابق عباس حلمي الثاني الباحث عن أي عرش يناسبه في المنطقة ثم سيف الإسلام أحمد بن يحيى " وهذا هو المحك الثاني بين الملك عبد العزيز والإمام يحيى، وعلى الرغم من أن الملك عبد العزيز قد سعى شخصية لطمأنة الأدارسة على رفعة وضعهم الاجتماعي والسياسي ، إلا أن الخلاف الذي حدث بين الحسن الإدريسي والأمير فهد بن زعير " وتجريده من وضعه السياسي جعل الأدارسة تمضي في ثورتهم ضد الملك عبد العزيز ، وقام حسين الدباغ بنشاط مكثف بين عدن واليمن ومصوع وانخرط في دعاية ضد النظام في الحجاز وقام بتوزيع منشورات في اليمن تخدم أغراضه في تفجير الثورة في عسير ، بل حاول استمالة الإمام يحيى إلى جانبه ، وباءت محاولته بالفشل ولكن ولي عهده أحمد كان متورطة في تأييد فكرة الثورة على الملك عبد العزيز إلى حد وعد أحمد للأدارسة بضم بعض اليمنيين إلى حركتهم [19].

ثالثاً .مشكلة السيادة على منطقة نجران وأثر ذلك في تطور الأحداث بين الطرفين السعودي واليمني

لقد اكتسبت " نجران " أهمية خاصة في تاريخ العلاقات السياسية بين الدولتين السعودية – اليمنية ، وربما أكسبت هذه الأهمية نظرا لهذا الدور الهام الذي لعبته في تطور الأحداث إلى حدود وصولها للصدام المسلح وإعلان الحرب بين البلدين، وربما لأنها كانت الشرارة الأخيرة التي أشعلت نيران هذه الحرب أو كونها القشة التي قسمت ظهر البعير " ، فقد فاض الكيل بابن سعود من تصرفات الإمام يحيى ، ولم يرض للإمام يحيي أن يسيطر على هذه المنطقة الشديدة الأهمية استراتيجية واقتصادية واجتماعية ، فهي ملتقى القوافل بين نجد واليمن والعكس ومن هنا اكتسبت الأهمية الاقتصادية ، أما أهميتها الاستراتيجية فلكونها بمثابة طريق الزحف من الشمال في اتجاه الطرق الشرقية المؤدية إلى صنعاء ، وقد أدرك الملك عبد العزيز هذه الأهمية الاستراتيجية العظمى لهذه المنطقة ، وأنه من " نجران " يمكن تحريك القوات السعودية سواء للغرب في داخل عسير أو للجنوب نحو صنعاء التي تفتقد الحصانة من هذا الجانب ، بينما ثمة صعوبة من بلوغها بحرا[20]. أن تتبع نجران والمناطق الواقعة شمالها الملك عبد العزيز ، وأن تتبع وائلة والمناطق الواقعة جنوبها الإمام يحيى ، وأن تبقى حدود عسير من الداخل إلى الساحل كما هي . وقد وافق الإمام على هذه التسوية باستثناء عسير، وقد حرص الوفد السعودي في مباحثات صنعاء " على التأكيد بأن سائر أيام تابعة للملك عبد العزيز والبحث في مسألة " نجران " يعد منتهية ولا موجب لإعادة البحث فيه ، كذلك تم التأكيد في المفاوضات أن الحدود الشرقية بينه وبين نجران وشمالها تكون للملك عبد العزيز . ويبدو أن الملك عبد العزيز قد انشغل عن هذه المنطقة بتثبيت أقدامه في منطقة عسير " مما أتاح الفرصة لبعض الوقت لتسلل يمني[21]. وفي عام ١٩٣١ م اختل الأمن في نجران بمساندة قوة يمنية فأرسل عبد العزيز حملة عسكرية بقيادة خالد بن لؤي في مارس ١٩٣٢ م ، حيث تمكن من إخماد القلاقل وانسحبت القوة اليمنية وتم عقد اتفاق مع رجال القبائل تعهد بمقتضاه ألا يتدخل أحد في إقليمهم ويقصد سيف الإسلام أحمد الذي كان يسعى للتوجه على رأس حملة عسكرية إلى " نجران " إبان ثورة عسير ، وقد اشترط عليهم عبد العزيز بن سعود أن يكون سلوكهم مخلصين محافظين على السلام [22]. أما الجانب الديني ، فمن المعروف أن القبائل اليامية تدين بالمذهب الشيعي الإسماعيلى وكان دعاة هذا المذهب بها على طرفي نقيض مع الزيدية في اليمن ، لذلك لم تنتهض حجج الطرفين في النزاع حول " نجران " وأهلها على أسس تاريخية سليمة ، لذلك لم تنهض حجج الطرفين في النزاع حول " نجران " وأهلها على أسس تاريخية سليمة ، لذلك كانت قصة السيطرة على نجران من أصعب القضايا التي واجهت سير العلاقات السعودية اليمنية[23].

المبحث الثالث الحروب السعودية اليمنية ١٩٣٢-١٩٤٥

بعد ان جرت مفاوضات ومع فشل تلك المفاوضات بين الوفود السعودية واليمنية عادو على الحجاز ، وخاصة أنه اتهم الإمام يحيى بإساءة معاملته ، ثم تقديم هذا الوفد التقرير النهائي بنتيجة المفاوضات مع الجانب اليمني ، كل ذلك قد أدى إلى زيادة التوتر بين البلدين ، وبات موقف الطرفين متشددة بصورة كبيرة ، فاليمن تصر على سيادتها على " نجران " وتفتح ملفات قديمة ، والمملكة لن تتنازل على السيادة السعودية على هذه المناطق . ولم تتهيأ الفرصة لمناقشة ولو نقطة واحدة من النقاط الأربعة التي كان قد طرحها الملك عبد العزيز ، والتي ربما لو كان فتح لها باب التفاوض لأصبح الأمر أقل تعقيدا من هذا الوضع ، ولكن للأسف الشديد اتجه سير العلاقات إلى الطريق المظلم ، وبات الحل العسكري وشيكة لا محالة ، ومع ذلك ظلت عوامل أخرى تحول دون نشوب حرب في مقدمتها الدول الكبرى[24] . وبالرغم من إصدار الملك عبد العزيز أوامره في ٢٧ من رجب ١٣٥٢ هـ الموافق ١٤ نوفمبر ١٩٣٣ م) بحشد القوات السعودية على الحدود مع اليمن نظرا للأساليب الغامضة والغير واضحة التي يتبعها الإمام يحيي " والتي تعد نذيرا بقرب نشوب الحرب ، إلا أن المفاوضات ظلت مستمرة والاتصالات مفتوحة ، ولكن استفزازات الجانبين على الحدود المستمرة ، كان لها تأثير سيء على هذه المفاوضات[25]. وفي خضم كل هذا الأحداث المتوترة على الساحة بين البلدين ، حيث خلاف بين قبليتين من قبائل بني مالك " وهما قبليتي آل خالد – آل سلمة " مع أمير قبائل بني مالك ، وعلى إثر هذا الخلاف قسمت هاتان القبليتان عشرة أنفار إلى الإمام يحيى كرهائن عربونا منهم للطاعة والولاء ، وانتهز الإمام هذه الفرصة وأخذ يعمل على تأليف القبائل على الحكم السعودي فارسل حمد الشويعر والى الحكم السعودي على منطقة تهامة إلى الملك عبد العزيز برقيات يعلمه فيها بتحركات الإمام وابنه سيف الإسلام أحمد في هذه المنطقة ، وأخبره بأن خضوع هذه القبائل للإمام يعد خطرا على " أبها " ، وأن الإمام يحيى يريد من تحريض أهل الجبال فتح جبهة جديدة ضد الملك عبد العزيز ، وأرسل إليه ينبئه بحادثة أخرى هي اعتداء قوة يمنية على جبهة " العيادل " ، وأن قصدهم مهاجمة صامطة " ، وغير ذلك من الاعتداءات المتكررة من القوات اليمنية[26] وعلى الرغم من هذه الأحداث إلا أن الملك عبد العزيز كان يردد دائمة على واليه أن يتخذ كافة التدابير اللازمة لتأمين هذه المناطق دون أن يكون هناك تعد حرصا على عدم الوقوع في الخطأ والتسرع في الهجوم ، وفي نفس الوقت كان الملك يراسل الإمام ليستفسر عن هذه التحركات المريبة ، والغريب في الأمر أن الإمام كان يردد دائما بما لا ينفي وقوع هذه الحوادث ، ويبرر ذلك بأنها رد على تحركات القوات السعودية وكذلك قيام أهالي هذه المنطقة باللجوء إليه مستجدين به لدى سماعهم نبا إرسال الجيوش السعودية إلى المنطقة ، وأخبره

في خطاب قال فيه طانه أمر ابنه سيف الإسلام أحمد بأن يكف عن كل تحرك وعدوان وتجاوز ، وطلب من الملك عبد العزيز اتخاذ خطوة مشابهة[27].

اولا: مسالة تثبيت الحدود بين البلدين :

كان الجانب السعودي يصر على مسالة تثبيت الحدود بين الطرفين حتى يتم التوقف عند ادعاءات أي من الطرفين حول المناطق المتنازع عليها ، في حين كان الوفد اليمني يريد تجميع الموقف حيث قال رئيس الوفد اليمني ابن الوزير أنه لازم لتعيين الحدود ، وأن البلدين كالجسم الواحد ، وكل من تحت يده شئ فهو معلوم أنه له ، ولكن الوفد السعودي رفض ذلك بشدة ، وهدد بقطع المفاوضات إذا لم توضح الحدود توضيح تماما ، مع ذكر النقط التي يمر بها خط الحدود المقترح[28] والحقيقة كان موقف الجانب اليمني غريبة ، فكيف تظل الحدود بين البلدين مبهمة ، ومن يستطيع أن يستحوذ على قطعة أرض يضمها إلى بلاده بدون أية ضوابط ، وكيف يكون ذلك هو تفكير القرن العشرين ، وتكون الحدود بين الدول مفتوحة ليستمر النزاع بين الحين والآخر حول مناطق السيطرة لكل من الدولتين ، ومن الواضح أن يكون الإمام قد رغب من وراء هذا الاقتراح اكتساب المزيد من الأراضي الصالح مملكته . وبالتأكيد تطرق الوفدان اليمني والسعودي في المفاوضات التي تمت بينهما إلى مسألة الأدارسة وطالب الجانب السعودي أن يكف الأدارسة عن أية أعمال عدائية في المناطق الواقعة تحت السيطرة السعودية ، وأن يراعوا أن منطقة عسير أصبحت جزءا من أقاليم المملكة ، لكن الأدارسة أخذوا يثيرون المتاع بين الحين والآخر [29].

ثانيا: الحرب السعودية اليمنية ١٩٣٤: في يوم ٥ ابريل ١٩٣٤ ، تم الإعلان رسميا عن قيام الحرب ، وانخرط الجانبان السعودي واليمني في ميدان القتال ، وبدأت حرب الأسابيع السبعة عنيفة وخاصة من الجانب السعودي والذي كان يتكون من أربعة أقسام ، وأمر الملك عبد العزيز قادة جيشه بالتحرك نحو الحدود وبالفعل تحركت القوات السعودية المهاجمة القوى الإمامية ، وقد تقدم الأمير فيصل " لتطهير المناطق المحتلة ، واستولى على باقيم الذي كان احتلالها أمرا حيوية لكونها تقطع خط الرجعة على القوات الزيدية في جبهات فيفا وبني مالك ، ثم اتجه إلى المنطقة المحيطة التي تشمل مدن ' عقبة الشطبة ذات المركز الاستراتيجي الهام ، ولتأمين القوات السعودية وإحكام الحصار على القوات اليمنية تقدم أحمد الشويعر " قائد منطقة تهامة بالتقدم إلى " حرض " ليقطع كل صلة بميدي من الناحية الشرقية ، وكان أول انتصار للجيش السعودي هو الاستيلاء على مدينة ميدي والتوغل جنوبا مسافة ١٥ كيلو مترا [30]. وكان الإمام يحيى قد أرسل قوة بقيادة عبد الرحمن بن عباس والتقت بالقوات السعودية في وادي " جيزان ما بين ميدي واللحية وتم القضاء على القوة اليمنية واستكملت القوات السعودية طريقها نحو " ميدي " وتم حصارها في أبريل ١٩٣٤ م ، ولم تصمد هذه المدينة طويلا حيث فر عاملها العرشى وانسحب هو وجنوده من المدينة ، ودخلتها القوة السعودية بقيادة أحمد الشويعر وأمنها وبعد ذلك توالت وفود أعيان القبائل من جنوب تهامة مقدمة ولاءها ومعاهدة على السمع والطاعة إلى قائد القوة السعودية ومن ضمنها الشيخ هادي هيج شيخ مشايخ الواعظات وعامل وادى مور " والذي بعث رسائله بالولاء والطاعة إلى الملك عبد العزيز ، وطلب ارسال امراء لمنطقته[31] ولم تحاول القوات السعودية القيام مباشرة باي هجوم على جنوب جبال عسير، حيث كان رجال القبائل التابعة للإدريسي قد أثبتوا قدرتهم على الصمود حتى قبل أن تصل إليهم الإمدادات اليمنية ، ونظرا الوعرة المنطقة الجبلية بعسير " أصبحت المواجهة فيها شديدة الصعوبة ، ومن ثم ركز السعوديون جهودهم في المقام الأول على قطع الاتصالات بين عسير واليمن وبالتالي قطع الإمدادات ، قاموا بحركة التفاف من ناحية تهامة وكذلك من الداخل ، وركزوا عملهم في تهامة نفسها من جانب ، و " نجران من جانب آخر ، وقد تجنبت القوات السعودية بوجه عام الحرب في الجبال لعدم معرفتهم بها[32]. وأصبح النصر وشيكة للقوات السعودية ، وفي ١٩ أبريل من عام ١٩٣٤ م، أعلنت الحكومة السعودية أن حركة التطويق حول جبال عسير قد توجت بالنجاح ، وإزاء التدهور العسكري للقوات اليمنية ، أدرك الإمام يحيى التفوق الواضح للقوات السعودية ، وأنه لا قبل له بمواصلة القتال ، ومن ثم أبرق في الثاني عشر من أبريل إلى الملك عبد العزيز معلن استعداده لوقف القتال وطلب الهدنة وفتح باب المفاوضات من جديد وابرام معاهدة أخوية بين البلدين ، فأجاب الملك عبد العزيز بموافقته على السلام ، ولكن وفقا لشروط تتوقف على أساسها الحرب وهي:

١- انسحاب القوات اليمنية تماما من نجران .

٢- تسليم رهائن أهل الجبال الذين في حوزة الإمام .

٣-قطع العلاقات بين اليمنيين وقبائل اهل الجبال[33].لقد تمخضت العلاقات السعودية اليمنية منذ بدايتها عن هذه الحرب ، أو بمعنى أخر كانت هذه الحرب عبارة عن نهاية لنوع من العلاقات نشأت بين بلدين تشابكت حدودهما على غير اساس سليم مستقر ، وقد رأينا أن المسألة الوحيدة المعلقة بينهما كانت مسألة الحدود ، ومنها نشأ هذا التوتر الذي حدث ، ومن أجلها قامت هذه الحرب ، فلما أحرز عبد العزيز بن سعود انتصاراته بما يضمن له تحقيق الحلول للمشكلات المعلقة بالنسبة لحدوده ، ولما سلم الإمام يحيى بن حميد الدين بكل مطالبه ، وخاصة عندما وقعت الحديدة في

يد القوات السعودية ، رأى أنه لا داعي للاستمرار في حرب لا يحمد عقباها ، خاصة وأنها كانت على وشك الدخول في مرحلة جديدة[34] . ولم يعتقد البعض كثيرة في أن عبد العزيز بن سعود كان يطمع في احتلال اليمن ويرغب في ضمه لبلاده ، فقد أدرك ابن سعود بثاقب فكره أن ربح المعارك العسكرية لا يكفي وحده لغرض منطق الضم والتوسع ، ولأن ابن سعود كان يعرف اليمنيين ، تاريخهم ومذاهبهم والطبيعة الجغرافية الصعبة لبلادهم ، وكان يدرك دائما أن كل من حاول غزو اليمن عبر التاريخ لقي في النهاية من المقاومة والمتاعب ما كلفه الكثير والكثير ، فقد كانت عقيدتهم دائما إعلان أرض اليمن لليمنيين ولهم وحدهم ، وهو ما أكده في مقولته أن اليمن ليست لي ، وأن الأولى بحكم اليمن هو حاكمها ورأى الملك عبد العزيز أن بريطانيا مثلا وهي قوة عظمى احتلت كل هذه المناطق الساحلية عسكرية في المنطقة[35].

ثالثا: تطور العلاقات السياسية السعودية اليمنية بعد ١٩٣٥م

في ظل معاهدة " الطائف " الموقعة بين الطرفين عام ١٩٣٤ م اذ أصبحت اتفاقية الطائف ١٩٣٤ م بين الدولتين السعودية واليمنية نقطة تحول رئيسية في العلاقات بينهما ، أدت إلى استقرار الأمور نسبية بينها ، ولم تنشأ أية منازعات على الحدود بين الجانبين وسكت الوثائق البريطانية عن ذكر أية تلميحات بوجود خلاف حدودي بين اليمن والسعودية ولم تحدث أية هزات سياسية خطيرة باستثناء حادثة واحدة وقعت في العام التالي مباشرة من توقيع اتفاقية الطائف وبالتحديد في ١٥ مارس ١٩٣٥ م ، وأثناء أداء الملك عبد العزيز لفريضة الحج ، وهو يطوف في الحرم المكي الشريف ، تعرض لهجوم من قبل ثلاثة أشخاص اتضح أنهم من اليمن حيث استخدموا المدى أو الخناجر ووضعوا خطتهم لاغتيال الملك عبد العزيز بإحكام، ولم يصب الملك بأذى بالغ حيث قام بحمايته من المهاجمين ابنه الأمير سعود والذي تلقى عدة طعنات في ظهره وكتفه سببت له إزعاجا لمدة طويلة بعد ذلك ، أما المعتدون الثلاثة فقد أطلق الحرس الملكي النيران عليهم فأردوهم قتلى في الحال ، واتخذت إجراءات أكثر دقة لنظام حماية وأمن شخص الملك بعد هذا الحادث حتى لا تتكرر مثل هذه المغامرات[36]. أما تأثير هذا الحادث على العلاقات بين البلدين ، فلم يسمح الملك عبد العزيز لحادث عدوانى مثل هذا أن يعكر صفو علاقاته مع جاره الإمام يحيى ، وكان رد فعله سريعة وواضحة وهو أن أمر بعدم اتخاذ أية إجراءات تفسد العلاقات مع اليمن ، ولم يلتف لهذا الحادث ، واعتبره حادث عارض وفردي بحت[37].

رابعا: انقلاب عام ١٩٤٨ م في اليمن وموقف الملك عبد العزيز آل سعود من هذا الانقلاب :

لقد أحدثت الحرب السعودية الإمامية هزة شديدة في حياة اليمن وكشفت عن مساوئ الحكم المتوكلي، وأزاحت الستار عن حقيقة موقف الشعب من هذا الحكم ، وانكشفت مأساة الجماهير الكادحة المتذمرة المكبوتة التي لم تكن تستطيع التعبير عن نفسها إلا بما كانت تحدثه من ثورات قبلية متفرقة وبما فعلت أثناء الحرب السعودية الإمامية من الانضمام إلى الجانب السعودي والاستسلام السريع للقوات السعودية ، ولعل ذلك يرجع إلى الأوضاع الداخلية السيئة التي كان يعيشها الشعب اليمني ، فاليمن تعيش لسوء الحظ ممزقة مشطورة قسم منها في قبضة الاستبداد وقسم منها في قبضة الاستعمار وقد أمعن الحكم الاستبدادي في نكايته بالشعب فحاول أن يشطر القسم المستقل إلى شطرين شطر شافعي وشطر زيدى[38] وليست الكارثة في التسمية المذهبية ، ولكن في خلق الفوارق بين الشطرين واختلاف معاملة الحكومة لكل منهما مما يستهدف إثارة الأحقاد والضغائن بين الشطرين واستخدام أحدهما في قمع الأخر سلبه ونهبه واضطهاده على أساس القاعدة الشيطانية (فرق تسد) إضافة إلى ما أحدثته السياسة الخارجية المتمثلة في سياسة العزلة التي انتهجها الحكم الإمامى من أثر سيء على الأوضاع الداخلية في اليمن ، وإذا كان العزلة في بعض الأحيان تعد سياسة صحيحة اتبعتها كثير من الدول في مرحلة التكوين والبناء حتى اكتمل نموها الداخلي ، فإن الجمود على اتباع سياسة العزلة يؤدي بالتالي إلى عكس النتيجة المرجوة منها ، وهذا ما حدث في اليمن في عهد الإمامة بعد مضي فترة غير قصيرة في أعقاب الاستقلال، إذ صممت سياسة الأئمة على التمسك بالعزلة حتى أن المعاهدات التي عقدوها مع عدد من الدول الأجنبية في فترة الاستقلال كانت معظمها لأغراض موقوتة ، ولم تحظ باهتمام الأئمة وحرصهم على أن تحقق هذه المعاهدات غاياتها المقصودة في الحصول على المعونات المختلفة التي تساعد على تقدم اليمن ، وكانت فعالية تلك المعاهدات تتحطم في معظم الأحيان على صخرة العزلة التي فرضتها الإمامة على اليمن بل أن سياسة العزلة هذه جعلت انضمام الإمام إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ م مشوبة بالكثير من مظاهر التردد والخوف وهو نفس الموقف الذي اتخذه الإمام يحيي تجاه الدول العربية نتيجة خوفه[39] وعلى الرغم من كراهية الملك عبد العزيز ولي العهد اليمني سيف الإسلام أحمد إلا أنه كان يمقت اي حركات مضادة للإمام يحيي " وخاصة أن الملك ابن سعود كان يخشى أن تتسع هذه القلاقل في دولة مجاورة مثل اليمن يمكن أن يكون لها أثار أبعد فيما بعد . ولم تكن هيئة النضال في القوى المعارضة الوحيدة في اليمن ، حيث قامت بعض العناصر الوطنية الأخرى بالهرب إلى الخارج وخاصة إلى عدن والقاهرة وذلك بعيدة عن قبضة الإمام وتمكن هؤلاء من إنشاء حزب الأحرار اليمنيين وأصدروا جريدة توضح أغراضهم سميت بجريدة صوت اليمن " النشر دعوتهم ، وكان ذلك في عام ١٩٤٤ م ، وتكونت جمعية أخرى للمعارضة سميت الجمعية اليمنية الكبرى ، وانضم إليها حزب الأحرار

اليمنيين عام ١٩٤٦ ، وعندما أخذت حركة المعارضة في الازدياد وصل إلى عدن في نفس العام الأمير إبراهيم النجل التاسع للإمام يحيى والذي كان متذمرا من سياسة أبيه وانضم في الحال إلى قوى المعارضة في " عدن " وأصبح قائدا لها واتخذ لنفسه لقب سيف الحق " بدلا من سيف الإسلام ، وعلى الرغم من إرسال الإمام يحيى ابنه وولي عهده سيف الإسلام أحمد للواء تعز ليكون على مقربة من محمية عدن ، وليتمكن من القضاء على عناصر المعارضة هناك بالاتفاق مع سلطات عن البريطانية ، إلا أنه لم يتمكن من القضاء على عناصر المعارضة هناك بالاتفاق مع سلطات عدن البريطانية ، إلا أنه لم يتمكن من القضاء على أصوات المعارضة التي بدأت تنتشر في أرجاء اليمن ، وأصبحت مثار إزعاج حكام الجزيرة العربية ، وكان من بينهم الملك عبد العزيز آل سعود[40].

الخاتمة

بالرغم من موقع شبه الجزيرة العربية الاستراتيجي ومكانتها الروحية ومخزونها النفطي إلا أن وضعها خلال القرن العشرين لم يتناسب مع إمكانياتها ومكانتها، فكثرة الصراعات التي شهدتها منطقة شبه الجزيرة العربية قد أثر على استقرارها وأضاع الكثير من قدراتها حتى بات أمن هذه المنطقة مرهونة بقوى أخرى وتوازنات دولية. اما العلاقات السعودية اليمنية فقد كان لها طابعها الخاص والمميز حيث ضربت بجذورها في عمق التاريخ وتوثقت بروابط الدين والدم واللغة والجوار والحضارة والتاريخ حيث تشتركان في حدود جغرافية واحدة ولهما مصلحة مشتركة في توطيد الأمن والاستقرار في منطقة شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر إلى جانب الروابط الإنسانية والثقافية التي ربطت بين البلدين على مدى التاريخ بالإضافة إلى الجانب الاستراتيجي الذي يجعل كل منهما يمثل للآخر عمقا استراتيجيا بالنسبة لاقترابهما وخضوعهما لمؤثرات خارجية مشتركة بما يعني أن كل دولة منهما تمثل بعدة أمنية لوجستية للدولة الأخرى ومن اهم ما حدث بين السعودية واليمن في الفترة ١٩٠٢-١٩٤٥ هي الحرب السعودية اليمنية ١٩٣٤ تعود خلفيتها التاريخية إلى حرب وقعت بين المملكة المتوكلية اليمنية والأدارسة على فترات متقطعة بدأت منذ 1924حتى أكتوبر 1926 عندما تحوّلت الإمارة الإدريسية إلى حكم ذاتي تحت حماية السعودية وسيادتها بناء على اتفاقية مكة عام ١٩٢٦، وبعدها تحولت اتفاقية الحماية من حكم ذاتي إلى اتفاق سيطرة كاملة بعد ضم المنطقة في أكتوبر .1930بعدها بسنتين تمرد الأدارسة على الملك عبد العزيز ما بين (نوفمبر ١٩٣٢ – فبراير ١٩٣٣) وعندما فشل التمرد أصبحوا لاجئين في اليمن عند الإمام يحيى حميد الدين.

هوامش البحث

([1]) محمد سعيد العطار, التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن, ط١, المكتبة الوطنية الجزائرية, ١٩٦٥, ص٢٧٢.

([2]) محمد متولي ابو العلا, عسير جنوب غرب المملكة العربية السعودية, سلسلة دراسات خاصة معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, ١٩٨٠, ص٢٧١.

([3]) صلاح احمد هريدي, دراسات في تاريخ العرب الحديث, دار الوفاء للنشر, الاسكندرية, ٢٠٠٠, ص١٢٦.

([4]) عبد الرحمن محمد وجيه, عسير في النزاع السعودي اليمني, تحليل اسانيد السيادة في ضوء قواعد القانون الدولي, القاهرة, ٢٠٠٢, ص١٨٦.

([5]) المصدر نفسه, ص١٨٦.

([6]) فتحي عفيفي, مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية, منشورات المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية, القاهرة, ٢٠٠٠, ج٢, ص١٧٦.

([7]) فتحي العيفي, المصدر السابق, ج٢, ص١٧٨.

([8]) محمد محسن الظاهري, الدور السياسي للقبلية في اليمن, ط١, مكتبة مدبولي, القاهرة, ١٩٩٠, ص٧٨.

([9]) المصدر نفسه, ص٨٠.

([10]) المصدر نفسه, ص٨٠.

([11]) سنت جون فيلبي, تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد عبد الوهاب, ترجمة: عمر الديسراوي, مكتبة مدبولي, القاهرة, ١٩٩٤, ص٢٦.

([12])محمد محسن الظاهري, المصدر السابق, ص٨٢.

([13]) حامد سلطان, القانون الدولي العام في وقت السلم, دار النهضة العربية, القاهرة, ١٩٧٢, ص٤٥١.

([14]) امين ساعاتي, الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية التسويات العادلة, المركز السعودي للدراسات, القاهرة, ١٩٩١, ص٣٢.

([15]) سعيد سلمان العبرى تسوية المنازعات الحدودية في القانون الدولي, دار النهضة العربية, القاهرة, د.ت, ص٤٨٠.

([16]) المصدر نفسه, ص٤٨١.

([17]) احمد شرف الدين, اليمن عبر التاريخ, ط١, مطبعة السنة المحمدية, ١٩٦٣, ص٢٨٤.

([18]) المصدر نفسه, ص٢٨٥.

([19]) محمد احمد العقيلي, تاريخ المخلاف السليماني, ط٢, دار اليمامة, الرياض, ١٩٨٧, ص٣٠٤.

([20]) الجرافي, المقتطف من تاريخ اليمن, مطبعة الحلبي, القاهرة, ١٩٥١, ص٢٤٤.

([21])عصام ضياء الدين, عسير في العلاقات اليمنية السعودية, دار الزهراء للنشر, القاهرة, ١٩٨٩, ص٢٤٥.

([22])المصدر نفسه, ص٢٤٦.

([23]) فؤاد حمزة, رحلة في بلاد عسير, الرياض, ١٩٦٨, ص١٧٦.

([24]) فتحي عفيفي, المصدر السابق, ص٢٧٧.

([25]) المصدر نفسه, ص٢٧٨.

([26])سيد مصطفى سالم, تكوين اليمن الحديث, ١٩٠٤-١٩٤٨, معهد الدراسات العربية, القاهرة, ١٩٩٣, ص٣٧٧.

([27]) عيد مسعود الجهني, الحدود والعلاقات السعودية اليمنية, دار المعارف السعودية, جدة, ١٩٩٤, ص٢٣٦.

([28]) عيد مسعود الجهني, المصدر السابق, ص٢٣٦.

([29]) عصام ضياء الدين, المصدر السابق, ص٢٧٨.

([30]) احمد شرف الدين, اليمن عبر التاريخ, مطبعة السنة المحمدية, ١٩٦٣, ص٣٠١.

([31]) امين سعيد, اليمن تاريخه السياسي منذ استقلاله القرن الثالث, دار الكتب العربية, القاهرة, ١٩٥٩, ص٧٦.

([32]) سيد مصطفى سالم, المصدر السابق, ص٣٩٦.

([33]) فتحي العفيفي, المصدر السابق, ص٢٧٩.

([34]) احمد عسه, معجزة فوق الرمال, المطابع الاهلية اللبنانية, بيروت, ١٩٧٤, ص١١٦.

([35])المصدر نفسه, ص١١٧.

([36]) سنت جون فيلبي, المصدر السابق, ص٥٠٤.

([37])المصدر نفسه, ص٥٠٥.

([38]) فاروق عثمان اباظة, الحكم العثماني في اليمن ,بيروت, ١٩٧٩, ص٤٤٥.

([39]) حسن ابراهيم حسن, بلاد اليمن السعيد, دار النهضة العربية, القاهرة, ١٩٥٨, ص١٣٥.

([40]) سيد مصطفى سالم, المصدر السابق, ص٤٩٦.

المصادر:

احمد شرف الدين, اليمن عبر التاريخ, ط١, مطبعة السنة المحمدية, ١٩٦٣.

٢.احمد عسه, معجزة فوق الرمال, المطابع الاهلية اللبنانية, بيروت, ١٩٧٤.

٣.امين ساعاتي, الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية التسويات العادلة, المركز السعودي للدراسات, القاهرة, ١٩٩١.

٤.امين سعيد, اليمن تاريخه السياسي منذ استقلاله القرن الثالث, دار الكتب العربية, القاهرة, ١٩٥٩.

٥.الجرافي, المقتطف من تاريخ اليمن, مطبعة الحلبي, القاهرة, ١٩٥١.

٦.حامد سلطان, القانون الدولي العام في وقت السلم, دار النهضة العربية, القاهرة, ١٩٧٢.

٧.حسن ابراهيم حسن, بلاد اليمن السعيد, دار النهظة العربية, القاهرة, ١٩٥٨.

٨.سعيد سلمان العبرى تسوية المنازعات الحدودية في القانون الدولي, دار النهضة العربية, القاهرة, د.ت.

٩.سنت جون فيليبي, تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد عبد الوهاب, ترجمة: عمر الديسراوي, مكتبة مدبولي, القاهرة, ١٩٩٤.

١٠.سيد مصطفى سالم, تكوين اليمن الحديث, ١٩٠٤-١٩٤٨, معهد الدراسات العربية, القاهرة, ١٩٩٣.

١١.صلاح احمد هريدي, دراسات في تاريخ العرب الحديث, دار الوفاء للنشر, الاسكندرية, ٢٠٠٠.

١٢.عبد الرحمن محمد وجيه, عسير في النزاع السعودي اليمني, تحليل اسانيد السيادة في ضوء قواعد القانون الدولي, القاهرة, ٢٠٠٢.

١٣.عصام ضياء الدين, عسير في العلاقات اليمنية السعودية, دار الزهراء للنشر, القاهرة, ١٩٨٩.

١٤.عيد مسعود الجهني, الحدود والعلاقات السعودية اليمنية, دار المعارف السعودية, جدة, ١٩٩٤.

١٥.فاروق عثمان اباظة, الحكم العثماني في اليمن ,بيروت, ١٩٧٩.

١٦.فتحي عفيفي, مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية, منشورات المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية, القاهرة, ٢٠٠٠, ج٢.

١٧.فؤاد حمزة, رحلة في بلاد عسير, الرياض, ١٩٦٨.

١٨.محمد احمد العقيلي, تاريخ المخلاف السليماني, ط٢, دار اليمامة, الرياض, ١٩٨٧.

١٩. محمد سعيد العطار, التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن, ط١, المكتبة الوطنية الجزائرية, ١٩٦٥.

٢٠.محمد متولي ابو العلا, عسير جنوب غرب المملكة العربية السعودية, سلسلة دراسات خاصة معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, ١٩٨٠.

٢١.محمد محسن الظاهري, الدور السياسي للقبلية في اليمن, ط١, مكتبة مدبولي, القاهرة, ١٩٩٠.